لتعطيل الصفقة وإفشال المحادثات.. إسرائيل تطالب بتعديلات على خطة هدنة غزة

○ طائرات ودبابات الاحتلال واصلت قصفها العنيف على خان يونس. (رويترز/ أ ف ب)

قال مسؤول غربي ومصدر فلسطيني ومصدران مصريان إن إسرائيل تسعى إلى إدخال تعديلات على خطة تهدف إلى التوصل إلى هدنة في غزة وإطلاق سراح الرهائن المحتجزين لدى حركة حماس، وهو ما يعقّد التوصل إلى اتفاق ينهي العدوان المستمر منذ تسعة أشهر وأسفر عن تدمير القطاع.

وقالت المصادر الأربعة لرويترز إن إسرائيل تقول إنه يتعين فحص النازحين الفلسطينيين لدى عودتهم إلى شمال القطاع عندما يبدأ وقف إطلاق النار، متراجعة بذلك عن توافق يسمح للمدنيين الذين فروا إلى الجنوب بالعودة إلى ديارهم بحرية.

وذكر المسؤول الغربي أن المفاوضين الإسرائيليين «يريدون آلية فحص للسكان المدنيين العائدين إلى شمال غزة، إذ إنهم يخشون من أن يدعم هؤلاء السكان» مقاتلي حماس الذين مازالوا يتحصنون هناك.

وقال المصدر الفلسطيني والمصدران المصريان إن حركة حماس رفضت المطلب الإسرائيلي الجديد.

وأشار المصدران المصريان إلى وجود نقطة خلاف أخرى تتعلق بمطلب إسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة على حدود غزة مع مصر، وهو ما ترفضه القاهرة باعتباره خارج إطار أي اتفاق نهائي يقبله الجانبان.

ولم يرد مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أو البيت الأبيض أو وزارة الخارجية المصرية بعد على طلبات للتعليق على مطالب إسرائيل.

وقال سامي أبو زهري القيادي البارز في حماس: «نتنياهو مازال يراوغ ولا يوجد أي تغيير على موقفه». ولم يعلق أبو زهري بشكل مباشر على مطالب إسرائيل.

وتأتي الأنباء عن نقاط الخلاف الجديدة في الوقت الذي دعا فيه الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال محادثاته في واشنطن يوم الخميس مع نتنياهو إلى التوصل إلى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار.

وقال جون كيربي المتحدث باسم الأمن القومي بالبيت الأبيض: «نحن الآن أقرب مما كنا عليه من قبل»، لكنه أشار إلى وجود فجوات.

وطلبت المصادر التي تحدثت إلى رويترز عدم الكشف عن هوياتها بسبب حساسية المحادثات المتقطعة التي تهدف إلى إبرام اتفاق من أجل هدنة في غزة وإطلاق سراح الرهائن المحتجزين منذ هجوم «طوفان الأقصى» الذي قادته حماس في السابع من أكتوبر على إسرائيل.

وتتوسط الولايات المتحدة وقطر ومصر في محادثات غير مباشرة بين حماس وإسرائيل تتمحور حول إطار عمل يستند إلى عرض إسرائيلي دعمه بايدن الذي يضغط على الجانبين لحل ما يتبقى من خلافات.

ويتألف الإطار من ثلاث مراحل تتضمن الأولى منها وقف إطلاق النار ستة أسابيع وتحرير الرهائن من النساء وكبار السن والجرحى مقابل الإفراج عن المئات من الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل.

ويقترح الإطار استمرار المحادثات بشأن المرحلة الثانية، التي يصفها بايدن بأنها «نهاية دائمة للأعمال القتالية»، خلال المرحلة الأولى. وستبدأ عمليات إعادة إعمار كبرى في المرحلة الثالثة.

ويقول مسؤولون أمريكيون منذ أسابيع إن الاتفاق أصبح قريبا إلا أن هناك عقبات لا تزال قائمة.

وقال المسؤول الغربي والمصدران المصريان إن المسؤولين الإسرائيليين طرحوا المطلب الخاص بإيجاد آلية لفحص المدنيين العائدين إلى شمال غزة خلال جولة المفاوضات الأخيرة في القاهرة التي عقدت في وقت سابق من هذا الشهر. وقال المسؤول الغربي إن هذا «لم يكن متوقعا».

وأضاف المسؤول أن إسرائيل لا تشعر بالقلق فحسب بشأن تسلل مقاتلي حماس إلى الشمال وإنما أيضا بشأن «العملاء» الموجودين بين المدنيين ويقدمون الدعم بشكل سري للحركة التي تحكم القطاع.

وقال المسؤول والمصادر الثلاثة الأخرى إن الإسرائيليين لا يرغبون في سحب قواتهم من محور فيلادلفيا (صلاح الدين)، وهو شريط من الأرض بطول ١٤ كيلومترا على الحدود مع مصر.

وقال المسؤول الغربي إن الأيام القليلة الماضية شهدت مساعي لإيجاد حل لهذه القضية، إما من خلال انسحاب إسرائيلي «وإما التوصل إلى تفاهم حول كيفية إدارة ذلك»، من دون أن يخوض في تفاصيل.

وقال مسؤول كبير في إدارة بايدن، في إفادة للصحفيين يوم الأربعاء قبل اجتماع نتنياهو مع الرئيس الأمريكي، إنهم في المراحل النهائية من التوصل إلى اتفاق.

وتابع المسؤول: «هناك بعض الأمور التي نحتاج إليها من حماس، وهناك بعض الأمور التي نحتاج إليها من الجانب الإسرائيلي. وأعتقد أنكم سترون ذلك يحدث هنا على مدار الأسبوع المقبل».

وذكر المسؤول أن من بين الأمور المطلوبة من حماس «الرهائن الذين سيخرجون»، من دون مزيد من التوضيح.

ورفض أبو زهري هذا الزعم وقال إن «الإدارة الأمريكية تحاول التغطية على تعطيل نتنياهو للصفقة بالقول إن هناك أشياء مطلوبة من الطرفين، وهذا بعيد عن الحقيقة».

بريطانيا تتخلى عن استفسار قدمته كامالا هاريس بعد محادثات الحكومة السابقة بشأن اعتقال نتنياهو

○ بنيامين نتنياهو.

لندن - (رويترز): قالت الحكومة البريطانية الجديدة أمس إنها تخلت عن استفسار طلبته الحكومة السابقة بشأن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في إصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وكان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قد طلب في مايو إصدار مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو ووزير الدفاع يوآف جالانت للاشتباه في ارتكابهما جرائم حرب، ما أثار غضب إسرائيل وأزعج الولايات المتحدة أقرب حلفائها. كما طلب مذكرات اعتقال مماثلة بحق ثلاثة من قيادات حركة حماس.

وطلبت بريطانيا، الدولة العضو في المحكمة الجنائية الدولية، من المحكمة السماح لها بتقديم ملاحظات قانونية حول ما إذا كان بإمكان المحكمة الجنائية الدولية ممارسة اختصاصها على الإسرائيليين «في ظروف لا يمكن لفلسطين فيها ممارسة الولاية القضائية الجنائية على المواطنين الإسرائيليين (بموجب) اتفاقية أوسلو».

لكن بعد ذلك، أطاح حزب العمال المنتمي إلى يسار الوسط بالمحافظين من السلطة في الانتخابات العامة. وقال متحدث باسم رئيس الوزراء كير ستارمر للصحفيين إن الحكومة الجديدة ستتخلى عن الاستفسار «تماشيا مع موقفنا الراسخ بأن هذه مسألة يعود القرار فيها إلى المحكمة».

وأضاف أن «الحكومة تؤمن إيمانا قويا بسيادة القانون، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، ويفصل السلطات».

وفي حين أبدى المحافظون استياءهم مرارا من الاختصاصات القضائية التي تتجاوز حدود السلطات الوطنية خلال ١٤ عاما تولوا خلالها الحكم، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تبنى ستارمر المحامي السابق نبرة مختلفة.

وفي الأسبوع الماضي أخبر زعماء أوروبيين بأن حكومته ستبدي «احتراما شديدا للقانون الدولي».

وتحقق المحكمة الجنائية الدولية، التي تتعامل مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، في كلا جانبي الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل منذ عام ٢٠٢١.

وفي ذلك العام قضت المحكمة الجنائية الدولية بأنها تتمتع بالاختصاص القضائي في أعقاب انضمام السلطات الفلسطينية إلى المحكمة في عام ٢٠١٥، بعد أن حصلت على صفة مراقب بالأمم المتحدة.

وقال بعض الفقهاء ودول أعضاء إن هذا القرار أرجأ البت في تفسير اتفاقيات أوسلو لعام ١٩٩٣ بشأن الولاية القضائية الفلسطينية على الإسرائيليين إلى مرحلة لاحقة من الإجراءات.

ومن غير المرجح أن يؤدي قرار المملكة المتحدة إسقاط الإجراء القانوني إلى تسريع قضية المحكمة الجنائية الدولية حيث إن هناك أيضا أكثر من ٦٠ من الدول والأطراف المهتمة سُمح لهم بتقديم حججهم القانونية للقضاة الذين يدرسون طلب إصدار أوامر اعتقال لكبار المسؤولين من إسرائيل وحماس.

واشنطن - الوكالات: أظهرت نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس الخميس مؤشرات تفيد عن تغيير كبير في السياسة الأمريكية تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ أكدت «لن أصمت» إزاء معاناة المدنيين في القطاع، مشددة على ضرورة إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بدون إبطاء.

وفي تباين مع سياسة الرئيس جو بايدن القاضية بممارسة ضغوط على إسرائيل في الكواليس، شددت هاريس علنا في تصريحات أدلت بها للصحفيين بعد لقائها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على أن الوقت حان لوضع حد للحرب «المدمرة» المستمرّة في قطاع غزة منذ أكثر من تسعة أشهر.

وقالت السناتورة السابقة البالغة ٥٩ عاما: «ما حدث في غزة خلال الأشهر التسعة الماضية مدمّر» مشيرة خصوصا إلى «الأطفال القتلى والأشخاص اليائسين والجياع الذين يفرّون بحثاً عن الأمان».

وأضافت هاريس التي يتوقع أن تمثل الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية إثر تخلّي بايدن عن خوض السباق لولاية ثانية: «لا يمكننا أن نغضّ الطرف عن هذه المآسي. لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نفقد إحساسنا أمام المعاناة، وأنا لن أصمت».

وكشفت أنها مارست ضغوطا على نتنياهو بشأن الوضع المأسوي في قطاع غزة المدمر والمحاصر خلال اللقاء الذي وصفته بأنه «صريح».

وقالت إنها أعربت لنتنياهو عن «قلقي الكبير حيال حجم المعاناة البشرية في غزة، بما في ذلك مقتل عدد هائل من المدنيين الأبرياء».

وأضافت: «أبديت بوضوح قلقي البالغ حيال الوضع الإنساني الكارثي هناك».

كذلك دعا بايدن نتنياهو خلال لقائهما في البيت الأبيض إلى «إنجاز» اتفاق لوقف إطلاق النار من أجل «إعادة الرهائن إلى ديارهم» و«التوصل إلى نهاية مستديمة للحرب في غزة»، وفق ما أفاد البيت الأبيض في بيان.

ووصل نتنياهو إلى الولايات المتحدة في وقت يشهد البلد بلبلة سياسية بعد أربعة أيام من إعلان بايدن سحب ترشيحه للانتخابات الرئاسية في نوفمبر.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي لبايدن: «أود أن أشكرك على خمسين عاما في الخدمة العامة وخمسين عاما من دعم دولة إسرائيل» مضيفا «اتطلع الى العمل معك في الأشهر المقبلة».

ويؤكد الرئيس الأمريكي البالغ ٨١ عاما دعمه الراسخ لإسرائيل منذ اندلاع الحرب في غزة، لكنه بدأ يوجه انتقادات متزايدة لإسرائيل مع ارتفاع حصيلة القتلى المدنيين في القطاع.

ويسعى بايدن للضغط على نتنياهو من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي إن بايدن أكد مرة جديدة ضرورة التوصل «سريعا» إلى اتفاق.

ولاحقا التقى بايدن ونتنياهو عائلات رهائن أمريكيين محتجزين في غزة، ووصفا اللقاء بأنه كان «مثمرا».

ولفتت صحيفة «الجارديان» البريطانية، إلى العديد من التصريحات المثيرة للجدل التي تضمنها خطاب نتنياهو امام الكونجرس الامريكي، بما في ذلك الادعاءات المضللة والكاذبة حول عدم مقتل أي مدنيين، رغم تأكيد تقارير يومية عن مقتل نساء وأطفال في الغارات الجوية الإسرائيلية على المدينة والمناطق المحيطة بها، كما حاول نتنياهو التقليل من شأن دور إسرائيل في خلق ظروف المجاعة لمعظم سكان غزة.

وقاطع خطاب نتنياهو أكثر من ستين ديمقراطيا بينهم الرئيسة السابقة لمجلس النواب نانسي بيلوسي.

وتجمع متظاهرون الخميس أمام البيت الأبيض احتجاجا على زيارة نتنياهو، بعدما نزل الآلاف إلى الشوارع الأربعاء في واشنطن.

○ هاريس تتحدث إلى الصحفيين عقب لقائها مع نتنياهو. (أ ف ب)

تشبيه نتنياهو بهتلر يثير غضبا إسرائيليا ضد خبيرة أممية

اتهمت إسرائيل أمس متخصصة في حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بـ«معاداة السامية» بعدما أيدت منشوراً على وسائل التواصل الاجتماعي يقارن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأدولف هتلر.

وواجهت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة الحقوق في الأراضي الفلسطينية فرانشيسكا ألبانيزي، انتقادات شديدة من إسرائيل في السابق، وبخاصة بعدما اتهمت تل أبيب في مارس الماضي بارتكاب إبادة جماعية في الحرب على غزة.

يوم الخميس علقت ألبانيزي على منشور بمنصة «إكس» جاءت فيه صورة لهتلر وهو محاط بحشد من الناس يؤدون التحية النازية فوق لقطة لنتنياهو أثناء تلقيه التحايا من أعضاء في الكونجرس الأمريكي الأسبوع الماضي.

وكتب كريج مخيبر في هذا المنشور «التاريخ يراقب دائماً». ومخيبر مسؤول سابق في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة استقال في أواخر أكتوبر ٢٠٢٣ متهماً المنظمة الدولية بالفشل في منع «الإبادة الجماعية» للفلسطينيين في غزة.

وقالت المتخصصة المستقلة التي عينها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام ٢٠٢٢ ألبانيزي، في تعليقها على المنشور أمس الأول «هذا بالضبط ما فكرت فيه اليوم».

وسارعت وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى الرد، منتقدة المتخصصة ووصفتها بأنها «لا ترتدع».

وقالت الوزارة «من غير المعقول مواصلة السماح (لألبانيزي) باستخدام الأمم المتحدة درعاً لنشر معاداة السامية» على حد تعبيرها.

كما علقت بعثة إسرائيل لدى الأمم المتحدة في جنيف بقولها: «عندما يؤيد متخصص حالي في الأمم المتحدة تحريف المحرقة الذي نشره مدير (مكتب مفوضية الإنسان التابع للأمم المتحدة) السابق في نيويورك فإن النظام فاسد حتى النخاع».

واعتبرت أنه «حان الوقت» لإزاحة ألبانيزي من منصبها.

ووجه سفير إسرائيل الجديد في جنيف دانيال ميرون الدعوة نفسها، مستنكراً أن «فرانشيسكا ألبانيزي تسيء استخدام صفتها (الأمم المتحدة) لنشر الكراهية والخطاب التحريضي».

○ المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي.

كما شاركت الولايات المتحدة، الحليف الأكبر لإسرائيل، في الجدل.

وقالت سفيرة الولايات المتحدة لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف ميشال تايلور عبر منصة «إكس» إن «تشبيه المقررة الخاصة للأمم المتحدة بنيامين نتنياهو بأدولف هتلر أمر يستحق التنديد ومعاد للسامية».

وأضافت: «لا ينبغي أن يكون هناك مكان لمثل هذا الخطاب المهين للإنسانية. وينبغي على المقررين الخاصين أن يسعوا جاهدين إلى معالجة تحديات حقوق الإنسان، وليس تأجيجها».

ردت ألبانيزي أمس على الانتقادات، مشددة أن «ذكرى المحرقة لم تمس».

وقالت: إن «الغضب الأخلاقي الانتقائي لن يوقف عجلة العدالة التي بدأت تتحرك أخيراً».